الأصول الإحتياطية الأجنبية لمجلس التعاون، 2020م[1]

تراجع مجموع **الأصول الإحتياطية الأجنبية** لدى مجلس التعاون بنهاية العام 2020م إلى 666.7 مليار دولار أمريكي مقارنةً بـ 707.8 مليار دولار أمريكي في العام 2019م وبنسبة إنخفاض قدرها -5.8%. ويعزى هذا التراجع لانخفاض الإيرادات النفطية وتراجع أسعار الأصول المالية في الأسواق العالمية.

وأتى ترتيب مجلس التعاون من حيث حجم الأصول الإحتياطية الأجنبية في المرتبة الخامسة بعد الصين واليابان وسويسرا والاتحاد الاوروبي.

تشمل الأصول الإحتياطية الأجنبية: الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة، والاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، والنقد الأجنبي، بالإضافة إلى الودائع واستثمارات الأوراق المالية في الخارج.

الأصول الإحتياطية الأجنبية لمجلس التعاون، 2017 - 2020م

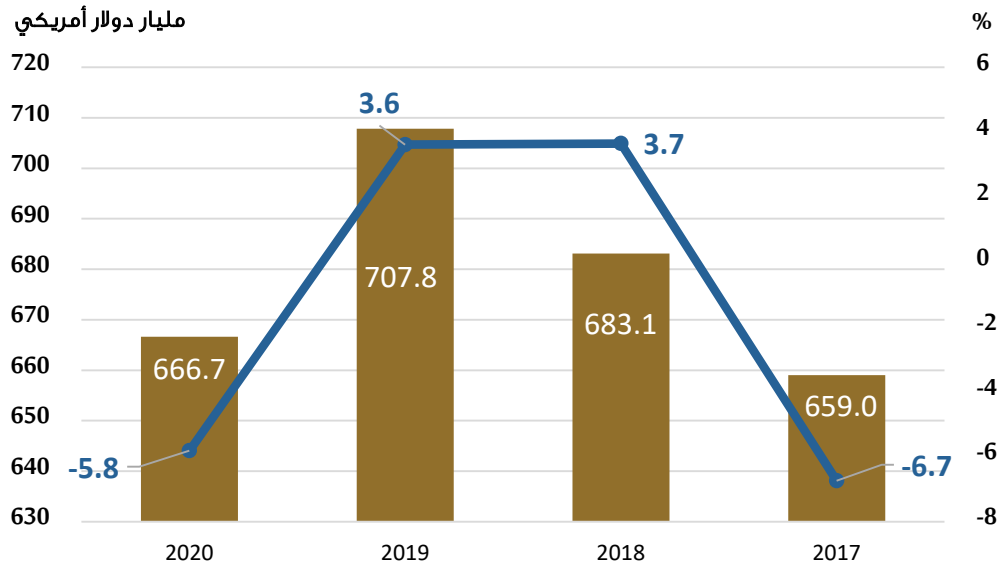

ترتيب مجلس التعاون في حجم الأصول الإحتياطية الأجنبية، 2020م

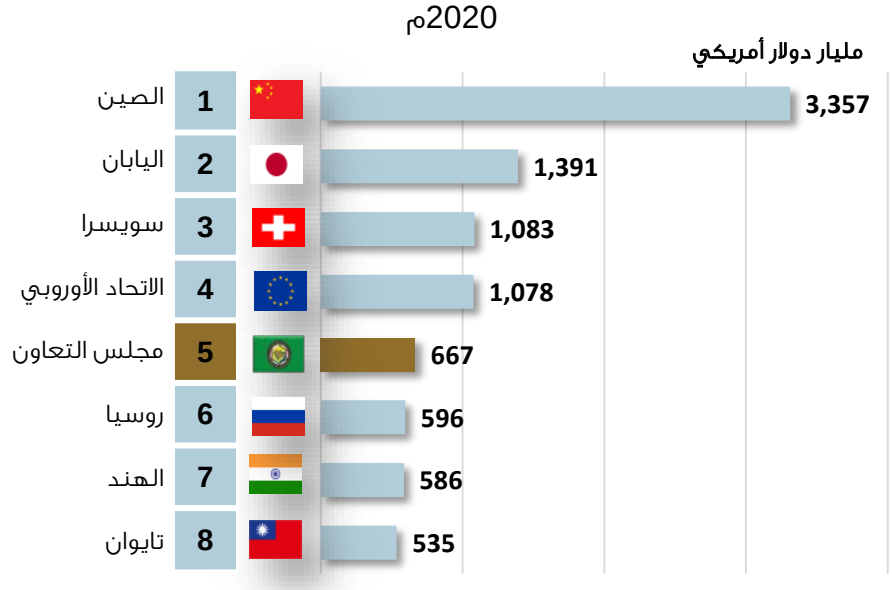

على صعيد دول المجلس، ارتفع مجموع **الأصول الإحتياطية الأجنبية** بنهاية العام 2020م لدى كل من دولتي الكويت وقطر بنسبة 20.8% و 3% على التوالي مقارنةً بالعام السابق. في حين تراجعت هذه الأصول في مملكة البحرين بنسبة -39%، وفي سلطنة عُمان بنسبة -9.9%، وفي المملكة العربية السعودية بنسبة -9.2%، وفي دولة الإمارت العربية المتحدة بنسبة -1.5%. هذا وشكلت الأصول الإحتياطية الأجنبية بالمملكة العربية السعودية ما نسبته 68.1% من مجموع الأصول الإحتياطية الأجنبية لدى مجلس التعاون.

تعتبر الأصول الإحتياطية الأجنبية مقياساً رئيسياً لقدرة الدولة على تغطية الواردات، وتعزيز الثقة بالسياسة النقدية للدولة، ودعم استقرار سعر صرف العملة الوطنية، وامتصاص الصدمات الاقتصادية بشكل عام سواء كانت محلية أو عالمية.

الأصول الإحتياطية الأجنبية لدول مجلس التعاون، 2020م

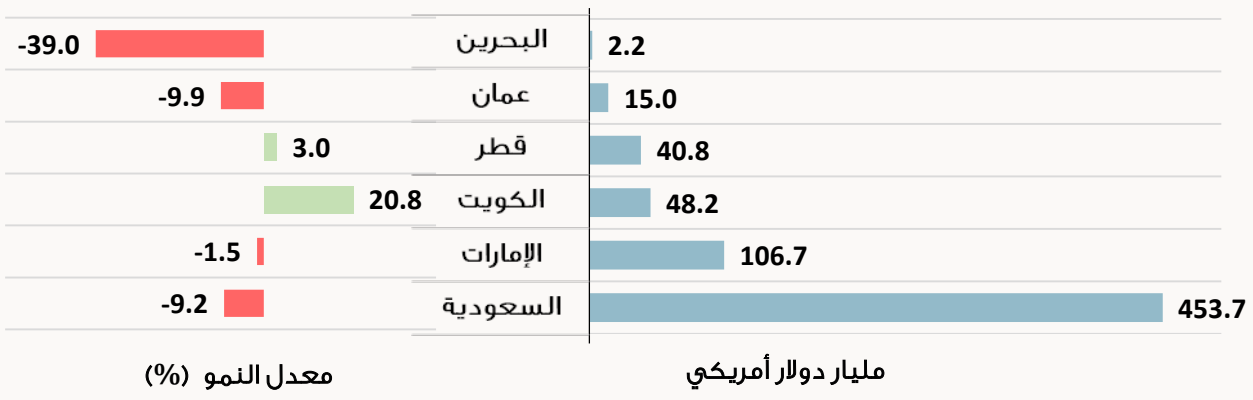

1. المصدر: النشرات الصادرة من البنوك المركزية في دول المجلس. وبيانات دولة الكويت من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.